حقوق المرأة المدنية على طاولة مجلة "نرجس"

جانب من الطاولة.. عدسة: محمود رؤوف

أكدت ناشطات نسويات وعدد من المهتمين بشؤون المرأة في ورشة عمل نظمتها مجلة "نرجس" الصادرة عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، أن نظام الكوتا منح النساء فرصة لدخول المعترك السياسي، فيما أشرن إلى أن المسؤولين في المؤسسات الحكومية لا يسمحون للمرأة بممارسة صلاحياتها.

□ بغداد / سها الشيخلي

وقالت مديرة تحرير المجلة الزميلة عالية طالب في مستهل الورش التي نظمت أمس، تحت شعار (الحقوق المدنية للمرأة العراقية، الواقع والطموح): إن القوانين التي تكفل الحقوق المدنية قد تكون مكتوبة أو مستمدة من الأعراف أو ضمنية، وتشمل مختلف مجالات الحياة.

وبينت طالب أن الحقوق المدنية تضمنت الحرية الشخصية، والخصوصية، والاحتجاج السلمي، وحق الحصول على التعويض عند الإصابة، والتحقيقات والمحاكمات العادلة، إضافة إلى حق التصويت، وحرية التنقل، والحماية المتساوية.

وأضافت أنه "كلما ظهرت الحضارات، منحت المواطنين بعضا من أهم الحقوق المدنية من خلال الدساتير المكتوبة، وعندما أصبحت هذه الحقوق غير كافية، ظهرت حركات الحقوق المدنية باعتبارها وسيلة للمطالبة بقدر أكبر من المساواة والحماية لجميع المواطنين، والدعوة إلى سن قوانين جديدة لتقييد أثار التمييز الحالية.

فيما أكدت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة سلام سميسم أنه "لولا الكوتا البرلمانية لما وجدنا امرأة في مجلس النواب ولا حتى في كافتيريا المجلس"، متهمة الكتل السياسية باستخدام المرأة كديكور سياسي فقط، بحسب تعبيرها.

غير أن المستشار القانوني الأقدم القاضي عادل اللامي رأى أن "حقوق المرأة في العراق أفضل بكثير منها في دول الجوار"، مبينا أن "الكوتا هو سياسة تمكين المرأة، وعليها أن تستغل بحبوحة الديمقراطية التي كفلها الدستور"، مقترحا تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى مفوضية مستقلة.

عميدة كلية العلوم للبنات الدكتورة ندى الأنصاري أشارت في كلمتها إلى أن للإعلام دورا في تغيير النظرة المجتمعية عن المرأة، داعية النساء إلى ضرورة التعرف على حقوقهن القانونية.

بدورها أكدت الأستاذة في كلية الإعلام الدكتورة نزهت الدليمي على أن المسؤول هو الذي يضطهد المرأة، "مثلا تقام عندنا في الجامعات ندوات ولا يخبرنا بها أحد"، مؤكدة أن المرأة تعاني من تسلط الرجل في جميع المجالات.

الفنانة الدكتورة عواطف نعيم وصفت عيد المرأة بأنه (عيد كذابي)، مشيرة إلى أن الورشة طرحت المشاكل وشخصتها لكن لم تقدم الحلول، واصفة الدستور بأنه "يسير بنصف ساق لذا فهو يعرج".

المهندسة فاتن عبد الإله رئيسة منظمة ألق الطفولة، طالبت بـ"قانون موحد لكل العراقيين، كما أن المادة ١٤ من قانون الأحوال الشخصية بحاجة إلى توضيح"، ملمحة إلى أن وزيرة المرأة الحالية لا تستطيع أن تمثل النساء لأنها ليست مؤمنة بالمساواة بين الجنسين.

إلى ذلك شددت الناشطة في مجال حقوق المرأة لامعة الطالباني على ضرورة أن تتولى المرأة المطالبة بحقوقها.

من جهتها، لفتت الصحفية أسماء عبيد إلى غياب أية مادة في القانون العراقي تساند المرأة، منتقدة تخصيص مبلغ ٥٠ ألف دينار لكل أرملة، وتساءلت "هل يكفي هذا المبلغ الضئيل لإعالة امرأة مع العلم أن صرف هذا المبلغ يتأخر لعدة أشهر".

أما الشاعرة سمرقند الجابري فقد طالبت المرأة بأن تحلق ما دام لها جناحان، بحسب تعبيرها قبل أن تقرأ قصيدة عاطفية بمناسبة عيد المرأة.

في حين ذكرت مديرة قناة "الحرية" الفضائية الزميلة فيروز حاتم، أنها ناقشت في برنامجها التلفزيوني (ونطقت شهرزاد) العديد من المشاكل التي تعاني منها المرأة داخل المنزل وخارجه.

من جانبه قال رئيس المركز العراقي لمنظمات المجتمع المدني حسين الشمري: إن حقوق المرأة في العراق سرعان ما تعرضت لانتكاسات وانتهاكات عديدة نتيجة لظروف وعوامل كان أبرزها غياب الأمن والغطاء القانوني والاجتماعي.

نص ردن

▪ علاء حسن

وصية إبراهيم جلال

الراحل المخرج المسرحي إبراهيم جلال كان دائم التذمر من وجود الطارئين في الساحة المسرحية ، ويطلق عليهم وصف "العربنجية" وغادر الحياة مع بداية بروز ما يعرف بشيوع ظاهرة المسرح الاستهلاكي أو التجاري ، وتلاميذ الراحل كانوا يؤيدونه في ما يطلق من أوصاف وتعليقات ، وبعد رحيله تبنوا وصيته ، لمنع الطارئين من دخول الساحة المسرحية ، لكن جهودهم – لعوامل وظروف معروفة– لم تستطع أن تنقذ المسرح العراقي وسمعته من التشويه المقصود وربما المدعوم من أشخاص وجهات ، كانت تعتقد بأن إثارة الضحك في نفوس المشاهدين ، يجعلهم يتناسون معاناتهم ، بمتابعة عروض مسرحية أبطالها قرقوزات تثير القرف والقلق على مستقبل المسرح العراقي المعروف بحضوره الكبير في المهرجانات العربية ، ومع وصية الرحل كانت أقلام النقاد وصرخاتهم ومنهم حسب الله يحيى وغيره تحذر من الانحدار ، وتفضح الطارئين ، وهؤلاء بنظر الراحل جلال "عربنجية" مع التشديد على احترامه لأصحاب هذه المهنة المنقرضة.

من المعروف ان النقابات في العراق تضم اعضاء ينتمون لمهنة واحدة ، أسست لتحقيق أهدافها ومن أبرزها خدمة أعضائها ، فليس في نقابة الأطباء والمحامين والمهندسين وكذلك المعلمين عضو من خارج تلك المهن ، وكل نقابة تعتمد نظامها الداخلي الخاص ، من أبرز مواده تحديد صفة المنتسب للنقابة ، وبموجب هذا النص ، حافظت معظم النقابات على هويتها ، لأنها لم تمنح العضوية لسكرتير الطبيب في العيادة أو من يحمل حقيبة المحامي أو من يقدم الشاي للمعلمين والمدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية ، أو عامل خباطة يعمل في شركة مقاولات يمتلكها أحد المهندسين .

مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي كلف اتحاد الأدباء والكتاب الشاعر والأكاديمي خالد علي مصطفى برئاسة لجنة لإعادة النظر بعضوية مئات الأعضاء ، وقبل أن يفرض عدي هيمنته على الاتحاد وإلحاق الاتحاد بما كان يعرف بالتجمع الثقافي آنذاك ، استخدم الشاعر خالد علي مصطفى صلاحياته ، ومعاييره القاسية ، وجرد أكثر من ١٨٠ منتسبا من عضوية الاتحاد ، بوصفه رئيسا للجنة ، وطالب بتقديم نتاجات إبداعية مطبوعة أو مجاميع شعرية او قصصية منشورة في مجلات معروفة عراقية او عربية ذات سمعة طيبة في الوسط الأدبي العراقي لاستعادة العضوية ، علما ان اتحاد الأدباء منذ مطلع عقد الثمانينات ألغى عضوية أسماء مهمة ، بسبب الانتماء السياسي او مغادرة العراق بسبب الملاحقة الأمنية .

اهالي الكاظمية من ابناء الجيل السابق ، يوم كانت العربات "الربلات" تنقل الافندية والنساء من ساحة عدن الى باب الدروازة وبدرهم واحد فقط ، يعرفون ناجي الملقب "بابوجي" بوصفه صاحب نكتة ، والانشط بين زملائه من اصحاب "الربلات" ، وكذلك رفضه الاستجابة لاشارات رجال المرور لأنهم من زملاء مهنته ، وجدوا في الحكومة الجديدة يقصد بعد "انقلاب شباط" فرصة الانخراط في سلك الشرطة ، فاصبحوا الاداة التنفيذية للسلطة ، واجبروا اصحاب الربلات والسيارات على دفع "الواشرات" أي الرشوة .

أب أحرق بناته قبل قتلهن وحكم لعامين فقط

جرائم الشرف ما زالت ذريعة لقتل النساء

□ بغداد / المدى

قرب مدينة كركوك، ألقى أب الماء المغلي على بناته الثلاث وأطلق عليهن الرصاص فقتل اثنتين دفاعا عن الشرف، بالرغم من أن الفحوص أثبتت عذرية القتيلتين.

وفي حين أن عقوبة القتل في العراق قد تصل إلى الإعدام، سجن الأب عامين فقط بسبب القوانين التي تقول ناشطات أنها شديدة التساهل فيما يتعلق "بجرائم الشرف".

واستند الحكم الصادر ضد الأب إلى المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي والتي كثيرا ما تستخدم في قضايا الشرف، وتعمل ناشطات في العراق بقيادة المرأة الوحيدة في الحكومة الحالية وهي ابتهال الزيدي وزيرة الدولة لشؤون المرأة على تغيير هذا القانون.

لكنهن يقلن أنهن يواجهن قيما عشائرية راسخة في بلد يضم فيه البرلمان عددا كبيرا من الرجال من أحزاب محافظة.

ونقلت وكالة "رويترز" عن سرود أحمد من مكتب كركوك لجمعية الأمل النسائية قولها: أن "أحد الأسباب لعدم معرفة أعداد جرائم الشرف هو أنه عندما تعرض في المحكمة تقدم على أنها انتحار".

وأضافت: "الشرطة تعفيه لأنهم يقولون أنهم من أبناء المجتمع فلا يستطيعون أن يكونوا قاسين معهم".

ويصعب توثيق مثل تلك القضايا، وجاء في تقرير لوزارة حقوق الإنسان أن ٢٤٩ امرأة قتلن عام ٢٠١٠ لأسباب يتعلق بعضها بالشرف دون ذكر تفاصيل محددة، ونقلت منظمة العفو الدولية عن الوزارة قولها أن ٨٤ امرأة على الأقل قتلن في جرائم شرف في العراق في العام ٢٠٠٩ .

ولعقود ظلت المرأة العراقية تتمتع بحريات أكبر مما تتمتع به الكثيرات في دول أخرى في الشرق الاوسط، فهي لا تجبر على ارتداء زي معين، ولها مطلق الحرية في خوض غمار العمل السياسي، لكن العادات العشائرية المحافظة ما زالت قائمة وجرائم الشرف مستشرية.

والمادة ٤٠٩ من قانون العقوبات تخفض الحكم في جرائم القتل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى لكل "من فاجأ زوجته أو أحد محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلهما في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداء أفضى الى الموت أو الى عاهة مستديمة".

وبعض العوائل تتستر على مثل هذه الجرائم وتغض المحاكم الطرف أحيانا، كما أن حلفاء أحزاب سياسية في السلطة قد يسهلون عملية الإدلاء بشهادة زور أو توفير شهود زور.

ووثقت جمعية الأمل في كركوك قضية الأب وبناته الثلاث التي حدثت وقائعها في العام ٢٠٠٨ لإدراجها في تقرير أعدته جامعة (ديبول) في شيكاغو.

وحين هجم الأب على بناته في تلك الواقعة وقتل اثنتين منهن فقدت الثالثة إحدى عينيها وأصيبت باعاقة ذهنية شديدة.

وعندما خرج والدها من السجن عادت للعيش معه لأنه لم يكن أمامها مكان آخر.

وقالت وزيرة شؤون المرأة ابتهال الزيدي أنها تريد تغيير القانون العراقي لفرض عقوبة متساوية على الرجل والمرأة دون إعفاءات خاصة للرجال بموجب المادة ٤٠٩.

وتذكرت قصة فتاة عراقية عمرها ١٢ عاما قتلت والدها بعد أن رأته وهو يمارس الزنا وحكم عليها بالسجن ١٥ عاما.

وقالت الوزيرة المحجبة: "لو كان رجلا ورأى إحدى محارمه ترتكب الزنا كيف سيحاكم، ستة أشهر ويخرج".

وأضافت الزيدي "المرأة تسجن ١٥ سنة وهي طفلة عمرها ١٢ سنة وارتكبته خوفا ورعبا مما رأت".

وأشارت إلى أنها تعتزم تقديم توصية إلى الحكومة بتعديل المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات بحيث تنص على العقوبة ذاتها للقتلة من الرجال والنساء على حد سواء، لكنها تعتقد أن أي تغييرات مقترحة على القانون من المرجح أن تثير "رد فعل قويا".

وأردفت "سوف نواجه صعوبات وتحديات كثيرة، هذا لا ننكره لأنه مجتمع شرقي أولا وأخيرا، وهو مجتمع غالبيته من العشائر وتحكمه هذه العادات".

ومضت الزيدي تقول: "أعتقد أننا نحتاج إلى فترة إلى أن تصدر هذه القوانين وتشرع ويتخذ بها حكم وتصبح قانونا ملزما للدولة، ولكن يجب أن تحصل لها توعية مجتمعية".

وذكرت وزيرة شؤون المرأة أنها تتمنى أيضا إصدار قانون لمحاربة العنف الأسري هذا العام، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٢٠٪ من العراقيات يعانين سوء المعاملة داخل المنزل.

إلى ذلك تقول سندس عباس التي ترأس معهد المرأة القيادية وهو جماعة حقوقية لها فروع في سبع محافظات عراقية: إن النسبة الحقيقية للنساء اللاتي يتعرضن لانتهاكات جنسية أو سوء معاملة في المنازل تصل إلى ٧٣٪.

وبينت أن التعديلات التي تقترحها وزيرة شؤون المرأة على القانون لا تعالج المشكلة، مشيرة إلى أن منح القاتلات نفس حقوق القتلة يظل يمثل ستارا قانونيا للعنف ضد المرأة.

وقالت عباس: "أنا أعتقد أننا بحاجة لتعديل القانون بحيث تكون العقوبات رادعة وأن يكون هناك إجراءات وليس أن نساوي بين المرأة بأن يكون لها الحق في أن تقتل زوجها إذا زنا، والزوج له الحق أن يقتل زوجته إذا زنت، وإنما أن يكون هناك قانون ينظم هذا الأمر".

وأكدت أن من الضروري إلغاء المادة ٤٠٩ وأن يكون هناك قانون يعاقب على الجريمة بغض النظر عن أسبابها.

بلدية كربلاء: نرفع يومياً نحو ٦٥٠ طنا من النفايات

□ كربلاء / أمجد علي

على الرغم من حملات التنظيف التي تقوم بها بلدية مدينة كربلاء، إلا أن النفايات تنتشر في العديد من الشوارع والأحياء السكنية، وهو ما دفع المواطنين إلى أن لا يعلقوا آمالا لرؤية مدينتهم نظيفة.

ويقول المواطن سلمان عبيد في حديثه لـ"المدى": إن النفايات تنتشر في الشوارع الرئيسة في كربلاء، "وكل من يتجول في المدينة سيشاهد مختلف أنواع النفايات من الأوراق والقناني الفارغة وأكياس النايلون والعلب الكارتونية وبقايا الأطعمة منتشرة بشكل فوضوي".

ويضيف "جميعنا نتحمل هذه المشكلة وليس جهة واحدة"، مبينا "المواطن لا يشعر بالمسؤولية إزاء النظافة وكثيرا ما ينتقد الدوائر البلدية بسبب انتشار النفايات ولكنه لا يشارك في الحل من خلال رمي النفايات في الأماكن المخصصة لها".

وهو ما يؤكده المواطن سجاد مهدي بالقول: "الخلل تتحمله العائلة فالبعض من العوائل تترك مهمة رمي النفايات للأطفال الذين يسارعون برميها في أقرب مكان"، غير أنه لم ينف إهمال عمال النظافة، موضحا أن "عمال النظافة يتحملون الخلل أيضا لأنهم لا يقومون بعملهم بصورة صحيحة فهم مزاجيون يرفعون النفايات التي أمامهم وفي بعض الأحيان يقومون بحرقها داخل الحاوية ويتركون ما هو خارج الحاوية".

ويتابع مهدي في حديثه لـ"المدى"، أن عمال التنظيف لا يقومون بإفراغ حاويات النفايات الموضوعة أمام المنازل وهو ما يضطر المواطنين إلى إفراغ الحاويات في الساحات أو أماكن تجمع النفايات.

ويلفت إلى أن الأدوات التي تستخدم في رفع النفايات ونقلها بدائية مثل (الكرك) وعلب الكارتون والساحبات الزراعية، مضيفا أن "النفايات تتطاير أثناء جمعها ورفعها ونقلها إلى أماكن تجميع النفايات". المواطن زين العابدين علي يرى أن الأوساخ مشكلة لا تقتصر فقط على المواطن أو دوائر البلدية ولا حتى السلطة التنفيذية بل يجب أن يشارك في معالجتها رجال الدين والمدارس والكليات ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع حملات العمل الشعبي.

وتابع في حديثه لـ"المدى" قائلا: أن "المشكلة هي في الثقافة الغائبة عن جميع الأطراف أولها الدولة التي لا تهتم بالنظافة، وثانيها الموظفون الذين لا يقومون بواجباتهم على أكمل وجه، وثالث الأطراف المعنية هو المواطن الذي يميل للاأبالية والاتكالية، فضلا عن غياب روح التعاون"، على حد تعبيره.

من جهته يشير مدير إعلام بلدية كربلاء ماجد ناجي في حديثه لـ"المدى" إلى أن النظافة عملية جماعية لا تختص بها جهة محددة، موضحا "النظافة لا تعني جمع النفايات والأنقاض بل معرفة كيفية جمعها وأين ولماذا وأهميتها وهذا يحتاج إلى توضيح إعلامي"، على حد قوله.

ويبين أن "منتسبي البلدية في كل قواطع مدينة كربلاء يقومون يوميا برفع أكثر من ٦٥٠ طنا من النفايات وهي كمية كبيرة، لكن هناك حاجة لآليات حديثة وتعاون بين المواطنين لتنظيف المدينة".

هيئة الإسكان توقع عقدا لتحديث معايير الإسكان الحضري والريفي

□ بغداد / المدى

أبرمت الهيئة العامة للإسكان عقدا مع جامعة بغداد لمراجعة وتحديث معايير الإسكان الحضري والريفي.

وأوضح بيان صحفي للهيئة وهي إحدى تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان تلقت "المدى" نسخة منه، أن الهيئة وقعت عقدا مع المكتب الاستشاري التابع لمعهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا بجامعة بغداد، لمراجعة وتحديث معايير الإسكان الحضري والريفي خلال مدة ١٧ شهراً. وأشار البيان إلى أن تلك المعايير أعدت من قبل شركة (بول سيرفس) البولونية، إذ أصدرت مجلدا توثيقيا خاصا بالمعايير، مضيفا أنه نظراً للمستجدات التي طرأت في قطاع الإسكان والزيادة في الكثافة السكانية ودخول التقنيات الحديثة للبناء، شرعت الوزارة بمثل هكذا دراسات تتماشى مع السياسة الوطنية للإسكان في العراق. ولفت البيان إلى أن هذا هو المشروع الأول من نوعه الذي يحال إلى جهة وطنية محلية أكاديمية متخصصة في هذا المجال.

مصرف الرشيد لـ"المدى": دوائر الدولة السبب في توقف منح القروض للموظفين

□ بغداد / قيس عيدان

عزا المدير العام لمصرف الرشيد سبب توقف منح القروض للموظفين لعدم توفر الغطاء المالي لمواصلة الصرف، مشيرا إلى أن الدوائر الحكومية لم تراع ضوابط ترشيح موظفيها ما تسبب بنفاد الرصيد المخصص للقروض. وأوضح كاظم ناشور في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، أن أسبابا عديدة كانت وراء نفاد تلك الاموال، ابرزها عدم التزام العديد من مؤسسات ودوائر الدولة المرتبطة بالمصرف بأولوية ترشيح الموظفين للحصول على قروض الـ١٠٠ راتب أو الخمسة ملايين دينار. وبين أن "الهدف من هذه القروض هو مساعدة الموظفين المحتاجين لتأمين مسكن لهم أو ذوي الرواتب المتدنية، لكن فوجئنا بقيام العديد من تلك الدوائر بتزويدنا بمعظم الموظفين على الملاك الدائم، إضافة إلى عدم التزام الدوائر بالتعليمات".

وأشار ناشور إلى أن "المصرف وضع دراسة طويلة الأمد تستغرق سنوات عدة لمواصلة منح القروض وتأمين السيولة النقدية في كل عام بغية إفادة أكبر عدد ممكن من الموظفين، إلا أن ما حصل انعكس سلبا على خططنا"، بحسب قوله.

وتابع بالقول: أن "الموافقات الخاصة التي ترد من العديد من المسؤولين لتسهيل حصول بعض الموظفين على القروض كانت هي الأخرى عبئا آخر على المصرف، اذ لا تتوافر هذه الموافقات على التعليمات المطلوبة فضلا عن أنها تفتقر للتفاصيل كخدمة الموظف وغير ذلك، لافتا إلى أن القروض ستتوقف ولن يعاد إطلاقها خلال المدة القريبة.